

مؤشر الديمقراطية للعام 2021: لبنان في مصاف الأنظمة الإستبدادية!

أصدرت "إيكونوميست إنتلجينس يونيت (Economist Intelligence Unit)" النسخة الرابعة عشرة من تقريرها الخاص بـ "**مؤشر الديمقراطية**" في العالم، استعرضت خلاله وضع الديمقراطية في 167 دولة (165 دولة مستقلة وإقليمين) خلال العام 2021. وقد تراجع **لبنان** إلى مصاف "الأنظمة الإستبدادية" مع تدهور نتيجته على نحو كبير من 4.16 في العام 2020 إلى 3.84 في العام 2021 ليحتل بذلك المرتبة 111 عالمياً والخامسة إقليمياً. واستند التقرير الى حركات الإحتجاج في لبنان التي لم ينتج عنها أي تغيير ديمقراطي ملموس، لافتاً الى أنّ نسبة التأييد للحكم العسكري قد ارتفعت.

يُحتسب هذا المؤشر كمتوسط للنتائج المُسجّلة في خمسة أبعاد أساسية للديمقراطية، وهي العملية الإنتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات المدنية. كما صنّف التقرير الدول ضمن خانة أربعة وجوه رئيسية للأنظمة السياسية، ألا وهي الديمقراطية التامة (النتيجة: 8-10)، الديمقراطية الشائبة (النتيجة: 6-7.99)، الأنظمة المختلطة (النتيجة: 4-5.99)، والأنظمة الإستبدادية (النتيجة: 0-4)

في هذا الإطار، برزت 21 دولة (تمثل 12.6% من مجموع الدول المشمولة و6.4% من مجموع سكان العالم) كـ"ديمقراطيات تامة"، 53 دولة (31.7% من مجموع الدول المشمولة؛ 39.3% من مجموع سكان العالم) كـ"ديمقراطيات شائبة"، 34 دولة (20.4% من مجموع الدول المشمولة؛ 17.2% من مجموع سكان العالم) كـ"أنظمة مختلطة"، و59 دولة (35.3% من مجموع الدول المشمولة؛ 31.7% من مجموع سكان العالم) كـ"أنظمة إستبدادية". وبحسب التقرير، فإنّ العام 2021 شهد انتكاسة للحريات العامة نتيجة وباء كورونا وهو ما دفع بنتيجة المؤشر الى تسجيل أدنى مستوى تاريخي لها عند 5.28 (ثاني تراجع على صعيد سنوي). وفي التفاصيل التي وردت في التقرير الإقتصادي الأسبوعي لبنك الإعتدال اللبناني، فقد شهدت 74 دولة تدهوراً في نتائجها في المؤشر مقارنة مع العام 2020، في حين سجّلت 47 دولة تحسناً. وأشار التقرير الى أنّ 45.7% من سكان العالم يعيشون في شكل من أشكال الديمقراطية مقارنةً بنسبة أعلى بلغت 49.4% في العام 2020. وفي السياق عينه، ذكر التقرير ان 6.4% من سكان العالم فقط يعيشون في ديمقراطية كاملة وأن أكثر من الثلث يعيشون في نظام استبدادي، مع حصة كبيرة تمثلها الصين وحدها. بالأرقام، وعلى صعيد عالمي، تصدرت النرويج لعام آخر على التوالي لائحة البلدان الأكثر ديمقراطية في العالم (النتيجة: 9.75)، تلتها نيوزيلندا (النتيجة: 9.37) وفنلندا (النتيجة: 9.27). وبقيت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأضعف أداءً في العالم في مؤشر الديمقراطية، مع تراجع متوسط مستوى المنطقة إلى ما دون مستويات ما قبل الربيع العربي. في هذا الإطار، أشار التقرير الى أنّ تونس كانت الدولة الوحيدة التي سجّلت تحسناً في نتائجها منذ انطلاق الربيع العربي. وقد جاءت تونس، وهي مصنفة كـ"نظام مختلط"، في المرتبة الأولى في المنطقة في مؤشر الديمقراطية للعام 2021 بنتيجة 5.99 مُترجمةً بذلك 21 مركزاً عن مرتبتها في العام 2020 لتحتل المركز 75 عالمياً. وأتى المغرب، الذي صنّفه التقرير أيضاً ضمن "الأنظمة المُختلطة"، ثانياً (النتيجة: 5.04؛ المركز العالمي: 95)، متحسناً مركزاً واحداً مقارنة بالعام 2020